الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.10

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
7 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دياز دي لا غواردیا (نائب الرئيس)..... (إسبانيا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الحد من مخاطر الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17493 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تابع)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

(ي) التنمية المستدامة للجبال (تابع)

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولى نائب الرئيس، السيد دياز دي لا غواردیا (إسبانيا)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/71/76-E/2016/55 و A/71/190 و A/71/210 و A/71/215 و A/71/217 و A/71/376 و A/71/537 و A/71/539؛ و A/C.2/71/2)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** (تابع) (A/71/212 و A/71/260 و A/71/320؛ و A/C.2/71/3)

(ب) **متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع) (A/71/265 و A/71/267 و A/71/267/Add.1 و A/71/324 و A/71/324/Corr.1 و A/71/324/Add.1)

(ج) **الحد من مخاطر الكوارث** (تابع) (A/71/230)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** (تابع)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/71/216)

(ز) **تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** (تابع) (A/71/25)

(ح) **الانسجام مع الطبيعة** (تابع) (A/71/266)

(ط) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (تابع) (A/71/220)

(ي) **التنمية المستدامة للجبال** (تابع) (A/71/256)

١ - **السيد عامر** (إسرائيل): قال إنه جرت العادة في بداية كل سنة يهودية جديدة، والتي تتزامن مع الاجتماع الحالي، أن نقول ”فلنكن الرواد وليس التابعين“. فحبذا لو تتحلى اللجنة الثانية بهذه العقلية، وأن تسعى إلى التحرك إلى الأمام لا إلى الوراء في الدورة الحالية.

٢ - وأضاف أن معنى التنمية المستدامة ونطاقها قد تغيراَ كثيراً منذ أن عمل المجتمع الدولي لأول مرة على تحديد ”المستقبل الذي نصبو إليه“. وتتسم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنطاق واسع ومتنوع، وتعتمد نهجا متعدد الأبعاد وشاملا. وتابع قائلا إن بلده يعمل حاليا على إعداد الأسس اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى. فمفتاح المستقبل المستدام والمزدهر هو مواهب وإبداع أفراد المجتمع الذين يمكن تسخير مهاراتهم للاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا.

٣ - واسترسل قائلا إن بلده يعتزم تقديم مشروع قراره، الذي يُقدَّم كل سنتين، بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية في الدورة الحالية. ويبرز مشروع القرار أهمية مساهمة مباشرة الأعمال الحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بالعمل اللائق، والنمو الاقتصادي، والتعليم الجيد، والحد من أوجه عدم المساواة.

٤ - وأردف قائلا إن مباشرة الأعمال الحرة ليست مجرد مسألة تتعلق بالأرباح المالية فحسب بل بالمكاسب الاجتماعية أيضاً. فأصحاب المشاريع مبتكرون وقادرون على حل المشاكل وإيجاد حلول محلية للمشاكل العالمية ويمكنهم أن يساعدوا في التغلب على العديد من تحديات التنمية المستدامة ذات الصلة بالطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث. كما يسّرت مباشرة المشاريع التقدم المحرز في المسائل الشاملة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز النهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة.

٥ - واختتم بالإشادة برئيس إسرائيل ورئيس وزرائها السابق الراحل شمعون بيريز، فقال إن السيد بيريز كان أحد آباء أمته المؤسسين ومصدر إلهام للإسرائيليين ورمزا للأمل والسلام. فهو لم يتوقف قط عن التفكير في المستقبل واثقا بأنه لا يزال ينتظرنا تحقيق أهم الإنجازات.

٦ - **السيد حسني** (ملديف): قال إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي انعقد مؤخراً، أتاح بالفعل لجميع البلدان، بما في ذلك أضعفها مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، فرصة للتفكير وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، ولبدء أعمال المتابعة والاستعراض. وأضاف أن بلده يعتزم تقديم استعراض وطني طوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧.

٧ - واسترسل قائلا إن أهمية خطة عام ٢٠٣٠ تتجلى في تركيزها على البلدان التي تتطلب عناية خاصة. وفي هذا الصدد، تمثل اللجنة الثانية أهم فضاء لمتابعة إجراءات العمل المعجّل (مسار ساموا)، التي تتناول على وجه التحديد حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبما أن ملديف هي إحدى تلك البلدان، فهي تحتاج إلى المزيد من بناء القدرات في جميع المجالات، ولا سيما في مجال جمع البيانات وتحليلها، من أجل دعم تنفيذ ومتابعة واستعراض مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠. وأوضح أن نقص البيانات بشأن العديد من المؤشرات يقيّد قدرة حكومة بلده على جمع وتحليل البيانات الأساسية، كما أن محدودية قدرتها على القيام بذلك النشاط الهام تشكل أحد الحواجز الرئيسية التي تحول دون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٨ - وأعتبر أن تغير المناخ هو التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة في ملديف، التي كانت من أوائل البلدان التي صدقت على اتفاق باريس المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويوشك هذا الصك أن يدخل حيز النفاذ، مما يمثل خطوة أولى صوب الوفاء بالالتزامات المكرسة فيه. وقد عملت حكومة بلده، من جهتها، على تنويع مصادر الطاقة للحد من اعتمادها على الوقود المستورد وما يصاحب ذلك من تقلبات في الأسعار والتوافر، وتضطلع أيضا بدور ريادي في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة واعتماد التكنولوجيات القليلة الانبعاث الكربوني.

٩ - واختتم قائلا إن حكومة بلده تؤيد أيضا عِقد السياحة المستدامة وهو أحد أهم الأولويات لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبما أن السياحة المستدامة هي مفتاح النمو الاقتصادي في بلده، ستتواصل حكومة بلده مع الشركاء الحاليين والجدد ليتمكن قطاع السياحة من إشراك

المجتمعات المحلية، وحماية التراث الثقافي، وإتاحة الحفاظ على البيئة.

١٠ - **السيد كاستانييدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن بلده صاغ رؤية إنمائية طويلة الأجل تنعكس في خطة التنمية الوطنية (''Katún Nuestra Guatemala 2032''). وبينما سيكون من الضروري إشراك جميع الأطراف الاجتماعية الفاعلة والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن بلده يواجه بعض العوامل الخارجة عن إرادته والتي تقوض تنميته، مثل الكوارث الطبيعية التي ترتبط أغلبيتها ارتباطا وثيقا بتغير المناخ وتتسبب في أعداد كبيرة من الوفيات. وهكذا، فإن مخاطر الكوارث تمثل أحد أهم المسائل التي ينبغي معالجتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١١ - وأضاف أن بلدان أمريكا الوسطى، ولا سيما بلدان الممر الجاف، تتعرض بشكل متكرر وشديد لظاهرتي النينيو والنينيا. ولم تعد استثمارات التصدي للطوارئ كافية، وهناك بالتالي حاجة إلى الاستثمار الثابت الطويل الأجل لتعزيز القدرة على الصمود ولمساعدة الناس على الانعتاق من دائرة الجوع الناجم عن حالات الجفاف المطوّلة التي تليها الفيضانات. ولذلك، ترحب حكومة بلده بالدورة الثانية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، اللذين سيواصلان تنفيذ اتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

١٢ - واسترسل قائلا إن غواتيمالا ستواصل جهودها الرامية إلى الحد من إزالة الغابات وتدهورها بوصفها إحدى الدول التسع عشرة ذات التنوع البيولوجي الشديد والتي تحتضن أحد أكبر تركزات التنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، في الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، قدمت غواتيمالا اقتراحا ساندها فيه كل من الأرجنتين والبرازيل وكينيا بشأن إدراج جنس دلبيرجيا (Dalbergia) في التذييل الثاني للاتفاقية، فاعتمده الاجتماع بتوافق الآراء، الأمر الذي سوف يساعد على منع الاتجار غير المشروع بخشب الورد.

١٣ - **السيدة شربجي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنه بعد سنة واحدة من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تبين التحديات التي تطرحها الحالة الجغرافية السياسية والاقتصادية العالمية، وبخاصة أزمة اللاجئين العالمية، أنه لا يمكن أن نجزم بتحقق أي تقدم ملموس. وبالتالي، ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى مواجهة تلك التحديات بصراحة وشفافية، ووضع آليات لمساعدة الدول النامية التي تعاني من الأزمات والحالات الخاصة. فقد أظهرت الأزمة الجارية في بلدها بوضوح أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية دون سلام وأمن، وكذلك أن التدخل الأجنبي يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية.

١٤ - وأضافت قائلة إنه بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على جميع الدول أن تفي بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب. وأشارت إلى تقرير أعده مؤخرا مكتب الممثل المقيم في سورية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فقالت إنه يوضح أن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على بلدها لها أثر سلبي على جميع السوريين في مختلف القطاعات، كما أنها تعوق إيصال المساعدة الإنسانية. وبدلا من فرض هذه التدابير، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجمهورية العربية السورية في حربها ضد الإرهاب ويأن قدم المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري دون تسييس أو معايير مزدوجة. وسيساهم ذلك، من بين أمور أخرى،

في خفض عدد السوريين الذين يُرغمون على التفكير في الهجرة.

١٥ - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يعترض أيضا على الاستنتاج الذي خلص إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوارد في تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/71/217)، والذي يقول بأنه لا يوجد ما يستدعي أي تغيير في التقييم الأصلي للأضرار المادية التي لحقت بالبيئة بسبب تلك البقعة النفطية.

١٦ - **السيد كونونوتشنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده ملتزم بإنجاح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي سيعطي اعتمادها دفعة جديدة للتعاون المتعدد الأطراف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٧ - وأضاف أن بلده يشيد بمنجزات العقد الدولي للعمل ”الماء من أجل الحياة“ ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي تم بموجبه إطلاق عدد قياسي من مبادرات الإدارة المستدامة للموارد المائية. وقد بينت نتائج ذلك العقد بوضوح الحاجة إلى مزيد من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في سياق تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ثقته بأن إطلاق عقد المياه الثاني لن يُستخدم لتسييس المناقشات المتعلقة باستخدام المياه.

١٨ - وانتقل إلى مسألة تعميم الوصول إلى موارد الطاقة، فأعلن دعم الاتحاد الروسي لمواصلة تطوير مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك الإنشاء المزمع لمنظمة تحمل نفس الاسم في فيينا واستمرار عمل مجلسها الاستشاري. فبلده على استعداد للعمل بنشاط لدعم أهداف هذه المبادرة، بما في ذلك من خلال إشراك شركات الطاقة الروسية.

١٩ - وأشار إلى أهمية تحقيق التوازن بين تنمية الطاقة الدولية والمصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان كافة. وأوضح أن حل ”الافتقار إلى الطاقة“ يكمن في اتباع نهج متوازن يستند إلى الاستخدام الفعال للموارد التقليدية للطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

٢٠ - ولاحظ التقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا، فقال إن الأنشطة المنفذة في إطار شراكة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك اللجنة التوجيهية والحوارات بشأن إقامة الشراكات على الصعيد الإقليمي والعالمي، ينبغي أن تستند إلى خطة واضحة تهدف إلى وضع تدابير عملية فعالة لتشجيع الشراكات القائمة واجتذاب مشاركين جدد. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلده بإنشاء نموذج تقديم التقارير عن الشراكات وإجراء استعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٩ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أولويات مسار ساموا. وفي الوقت نفسه، يجب أن يأخذ هذا التقييم في الاعتبار الأهداف الواردة في الاستراتيجيات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - وتابع قائلا إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث بذل مجهودا كبيراً. ويتطلب تزايد عدد الكوارث الطبيعية وشدتها تدابير حاسمة، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، تعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة لحالات الطوارئ. ولذلك، تعلق أهمية كبرى على الاضطلاع ببرامج شاملة لتدريب الموظفين، وبناء قدرات مصالح الاستجابة في حالات الطوارئ وتحسين نقل التكنولوجيا. ويقدم الاتحاد الروسي بالفعل هذه المساعدة إلى أضعف البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تعاونَ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشروع متعدد السنوات بميزانية قدرها ٧,٥ مليون دولار لمساعدة جميع الدول الجزرية الأربع عشرة في المحيط الهادئ في مجال التأهب للكوارث.

٢٢ - وأعتبر أن فعالية مواجهة الأثر السلبي لتغير المناخ تشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة. وقد كان

اعتماد اتفاق باريس مَعلما عالميا يعكس إرادة المجتمع الدولي للعمل معا في التصدي لهذا التحدي العالمي. وستساهم اللوائح التنظيمية التي ستوضع من أجل تنفيذ اتفاق باريس مساهمةً مباشرة في تحديد فعالية نظام المناخ لما بعد عام ٢٠٢٠. وأضاف أن الاتحاد الروسي يعكف حاليا على إعداد خطة وطنية لتحسين تنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٢٣ - واختتم مرحبا بنتائج الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٦ في نيروبي، وأعرب عن تطلعه إلى استمرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإسهام بفعالية في تنفيذ المكونات البيئية للتنمية المستدامة وفقا لولايته الحالية، بقيادة مديره التنفيذي الجديد.

٢٤ - **السيد الغنيم** (المملكة العربية السعودية): قال إن العمل الجماعي الرامي إلى تقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن الاحتياجات تختلف باختلاف البلدان وينبغي احترام خصوصيات مختلف التشريعات الوطنية لكل منها. وإن الأولويات بالنسبة إلى البلدان النامية هي القضاء على الفقر وإنهاء الجوع والجهل والمرض. وإن الرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن خطة التنويع الاقتصادي تستند إلى مرتكزات العمق العربي والإسلامي لبلده، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وقوته الاستثمارية، وتهدف إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع الطاقة والصناعة والخدمات الصحية والتعليمية والسياحية، مما يحقق زيادة في الصادرات غير النفطية وتوفير فرص العمل.

٢٥ - وأضاف قائلا إن المملكة دولة مانحة وشريك رئيسي في التنمية، لا سيما بالنسبة إلى الدول النامية وتلك التي تمر بأزمات. وقد قدمت خلال الأعوام الأربعين الأخيرة مساعدات غير مستردة وقروضا ميسرة بقيمة تتجاوز ١٠٠ بليون دولار استفاد منها ٩٥ بلدا. وساهمت أيضا ببليون دولار في صندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي وتنازلت عن ستة بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول النامية.

٢٦ - وأردف قائلا إن وفده ينظر بارتياح إلى اعتماد اتفاق باريس، على أنه يشدد على أن جهود خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يجب أن لا تتحيز ضد أي مصدر من مصادر الطاقة. واختتم مشيراً إلى أن قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية بدوره يستثمر في تطوير التقنيات لحجز الكربون وفصله.

٢٧ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية أدى إلى الاحترار العالمي. ولذلك فإن من الضروي اتخاذ التدابير العلاجية البعيدة المدى لحماية المناخ لمصلحة الأجيال المقبلة. وأشار إلى إنجازين مهمين تحققا في الأشهر الثلاثة عشر الماضية هما: صياغة الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتصدي لتغير المناخ؛ والتوصل إلى اتفاق باريس العالمي الملزم قانونا، الذي وقعته سري لانكا، وقد أودعت صك تصديقه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأعرب عن تفاؤله لأن الإرادة السياسية التي أدت إلى دخول الاتفاق حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تبشر بتنفيذه تنفيذا فعالا.

٢٨ - وأضاف قائلا إنه مع أن مساهمة بلده في الاحترار العالمي تكاد لا تذكر، فإنه معرض بشدة لآثار تغير المناخ بوصفه بلدا ناميا، وقد تأثر مؤخرا بالفيضانات والانهيالات الأرضية. كما تأثرت أنحاء أخرى من البلد بالجفاف. وقد أضرت هذه ظواهر الطقس المتطرفة هذه بالقطاع الزراعي، وهي تشكل تهديدا للأمن الغذائي، وتعرقل التنمية المستدامة بصفة أعم. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها للبلدان

النامية في مجالات المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التصدي لتغير المناخ.

٢٩ - وأوضح أن التكيف هو الوسيلة الفضلى للتصدي لتغير المناخ. وبناء على ذلك، فإن حكومته وضعت استراتيجية وسياسة وطنيتين للتكيف مع تغير المناخ. وحددت أيضا المجالات ذات الأولوية للتخفيف من آثاره. فقطاعات الطاقة والنقل والصناعة على وجه التحديد تتمتع بإمكانية عالية لتخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري. كما تبذل حكومته جهودا لتطوير مصادر للطاقة المتجددة وتنفيذ تدابير حفظ الطاقة لحماية المناخ من أجل الأجيال المقبلة.

٣٠ - **السيدة كريسنامورتي** (إندونيسيا): قالت إن تحقيق التنمية المستدامة سيتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من قبل جميع الحكومات وكذلك الجهات المعنية والشركاء. وإن الفقراء بحاجة إلى الفرص الاقتصادية والجهود المبتكرة لضمان ألا يُترك أحد خلف الركب. وينبغي توجيه الاستثمارات نحو الممارسات المستدامة، كما ينبغي منح حوافز للبلدان التي أسهمت بنجاح في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لمباشرة الأعمال الحرة، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أن تساعد الفقراء لكي تصبح جهات فاعلة تعتمد على ذاتها وتساهم في التنمية المستدامة. كما أن من شأن تعزيز التعليم والتدريب أن يعالج تحديات مثل نقص المهارات والقدرة الإدارية. وقد تكون المعارف والمهارات المتكاملة مفتاحا للتغلب على تلك التحديات وتحقيق التقدم الاقتصادي.

٣١ - وتابعت قائلة إن الشراكة العالمية في مجال وسائل التنفيذ مهمة لترجمة الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى نتائج ملموسة. وفي هذا الصدد، يمكن للشراكات الجديدة ومصادر التمويل المبتكرة في القطاع الخاص والمجتمع المدني أن تضطلع بدور تكميلي في خلق فرص العمل والتمكين المجتمعي؛ وينبغي أن يكون الهيكل السياسي ذو الصلة على درجة كافية من الانفتاح بحيث يشمل الجهات الفاعلة غير الرسمية؛ وينبغي أن تقترن آلية التمويل ذات الصلة بتبادل المعارف، ونقل التكنولوجيا، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، والبلدان المتوسطة الدخل، التي تواجه تحديات كثيرة، ليس أقلها الآثار الناجمة عن الاضطراب الاقتصادي العالمي الأخير.

٣٢ - ودعت إلى تعميم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على منظومة الأمم المتحدة ككل لتتمكن من بناء قدرات البلدان النامية. كما دعت إلى إشراك جميع الجهات المعنية، ولا سيما تلك التي حققت قدرة إنتاجية. وعلاوة على ذلك، سيتيح التركيز على البيانات وضع سياسات واستراتيجيات تشمل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٣٣ - وأضافت قائلة إنه بغية التمكن من مكافحة تغير المناخ، فإن الإجراءات المتخذة قبل عام ٢٠٢٠ ستضع الأسس اللازمة لمرحلة التنفيذ التي تلي ذلك. وينبغي أن تستمر البلدان المتقدمة في خفض الانبعاثات، وفي تقديم الدعم المالي وتحقيق التعاون التكنولوجي وبناء القدرات. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان النامية أن تزيد مساهمتها بحسب قدراتها وأولوياتها الوطنية. واختتمت مضيفة أن التصدي لتغير المناخ يعني أيضا حماية الموارد البحرية وحفظها. لذلك، أطلقت إندونيسيا والبلدان المجاورة مبادرة مثلث الشعاب لحفظ البيئة البحرية وزيادة عدد المناطق البحرية المحمية.

٣٤ - **السيد محمد أمينوف** (طاجيكستان): قال إن تغير المناخ تحدٍّ معقد يقوّض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ويتسبب في زيادة تواتر الكوارث الطبيعية. ولهذا ينبغي للأمم المتحدة أن تنسق التعاون بشأن الحد من الأخطار والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، ولا

سيما من خلال إطار سينداي، الذي يقضي بتحسين نظم الإنذار المبكر، وزيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، وتقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية.

٣٥ - وانتقل إلى موضوع المياه، فقال إنها، وفقا لخطة عام ٢٠٣٠، أكثر عناصر الحياة أساسية والمكون الرئيسي للتنمية. وتتناول أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها التحديات المتصلة بالمياه. وهذا تحول إيجابي، لكنه أيضا يرفع السقف عاليا. ويتسم بأهمية خاصة في هذا السياق نقص مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية والممارسات الصحية السليمة أو عدم المساواة في الحصول عليها.

٣٦ - وتابع قائلا إن من الممكن تحقيق تقدم كبير عندما تعطى الأولوية للتحديات المتعلقة بالمياه. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن زيادة الرصد والإبلاغ وجمع المعلومات على المستوى العالمي أن يدفع بعجلة العمل على المستوى السياسي. وإن النهج الترابطي فيما يتعلق بالموارد المائية من شأنه تطوير المعرفة وتبادلها بشأن التحديات العالمية والاستجابات السياساتية. وأكدّ أن التنسيق المشترك بين الوكالات وعلى المستوى الحكومي الدولي يؤدي أيضا إلى الحد من تشتت الأوساط الدولية المعنية بالمياه وإلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا.

٣٧ - واسترسل قائلا إن المجتمع الدولي يجب أن يبذل جهودا منسقة وأن يعتمد التدابير العاجلة والطويلة الأجل، لا سيما عندما تتشارك قطاعات مثل الرعاية الصحية، والزراعة، والطاقة، والملاحة، الموارِدَ المائية، وعندما تتشارك المجتمعات المحلية والبلدان المياهَ الجوفية.

٣٨ - ومضى قائلا إن عقدا جديدا مكرسا لمسائل المياه ينبغي أن يركز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وتنفيذ وتعزيز البرامج والمشاريع في هذا المجال؛ وتعزيز التعاون والشراكة على جميع المستويات بهدف تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، ولا سيما تلك الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وأعلن أن مشروع قرار في هذا الصدد سيقدم قريبا إلى اللجنة الثانية لتنظر فيه، وقد شارك حتى الآن أكثر من ١٤٥ بلدا في تقديمه، وأعرب عن أمله في أن ينضم المزيد من البلدان إلى هذه القائمة.

٣٩ - وأخيرا، أشار إلى أنه تم في طاجيكستان عقد ندوة رفيعة المستوى بشأن أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها، بهدف ضمان ألا يترك أحد خلف الركب فيما يتعلق بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وذلك لتعزيز العقد الدولي للعمل ”الماء من أجل الحياة“ (٢٠٠٥-٢٠١٥)، والتنمية المستدامة.

٤٠ - **السيد الشيب** (قطر): قال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/71/212) يدعو إلى التفاؤل. وإن بعض المبادرات السباقة للتنمية المستدامة قد نفذت بالفعل في إطار رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، مع التركيز بشكل خاص على التعليم الجيد على نحو يشمل الجميع بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية الاستثمار في الموارد البشرية.

٤١ - وأضاف قائلا إن النزاعات المتواترة في جميع أنحاء العالم وما نجم عنها من أزمات اللجوء يشكلان تحديات كبرى للتنمية. وأكد على الحاجة إلى مكافحة التطرف العنيف وإلى إقامة مجتمعات يسود فيها القانون، وفقا للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وأشار، في هذا السياق، إلى مساهمة بلده في جهود تأسيس التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدل وشاملة للجميع.

٤٢ - كما تشدد قطر، بالإضافة إلى اتخاذ المبادرة في إنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة من أجل مكافحة التصحر والجفاف، على ضرورة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل التصدي لتغير المناخ.

٤٣ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن نموذج الهيمنة الرأسمالية العالمية لا يزال يولد اختلالات اقتصادية واجتماعية وبيئية. فهو نظام غير مستدام يملك فيه الأشخاص الثمانون الأكثر ثراء ما يملكه نصف سكان العالم تقريبا. وعلاوة على ذلك، يعيش ١,٣ بليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم ولا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، وبالتالي لا يمكنهم ممارسة ما يتمتعون به من حقوق الإنسان. وأعرب عن القلق إزاء الإحصاءات العالمية للسنة السابقة، إذ توفي ٦ ملايين طفل نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها؛ ويعاني ٧٩٥ مليون شخص من سوء التغذية؛ ويبلغ عدد النازحين ٦٥ مليون شخصا. وتحرم الحروب التي تسببها المصالح الجيوسياسية البلدان النامية من السيطرة على ما تملكه من موارد طبيعية.

٤٤ - وذكّر بأن قادة البلدان النامية تعهدوا، مع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بتنفيذ نموذج للتنمية مختلف وشامل عن حق. إلا أن الإرادة السياسية ستكون مطلوبة، لا سيما من جانب البلدان الأكثر نموا، من أجل وضع استراتيجيات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن رفاه الدول مسؤولية تقع على عاتق كل منها. وأكد أن سيادة البلدان الدائمة على الموارد الطبيعية حق غير قابل للتصرف. وينبغي أن تكون قادرة على الاستفادة بشكل مباشر من هذه الموارد دون تدخل الشركات عبر الوطنية. وعندئذ يمكن أن يعاد توزيع العائدات المتأتية من تلك الموارد بشكل عادل بين السكان، وكذلك أن تساعد تلك العائدات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٥ - واسترسل قائلا إن حكومته تمكنت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا من تقاسم خبراتها في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نتيجة الالتزام على أعلى المستويات ومن جميع المؤسسات الحكومية، على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والمناخية السلبية. وفي إطار الخطة الإنمائية لبلده، يجري تنفيذ استراتيجية موحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يراعى فيها احترام الطبيعة في جميع الأوقات. وفي حين أن التنمية الاجتماعية تعتبر في العديد من البلدان تكلفة وأن احترام الطبيعة فرصة اقتصادية ضائعة، فإنهما يشكلان في بلده جزءا من نهج شمولي ناتج عن التزام تجاه الشعب الفنزويلي يعود إلى ما قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. ويركز النموذج الإنمائي لبلده على الإنسان ويقوم على التضامن والعدالة والإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين. ويكرس بلده ٧١,٤ في المائة من الموارد البشرية والمالية للتنمية الاجتماعية، وذلك كجزء من الالتزام بالحفاظ على الاستثمار الاجتماعي وتحقيق السعادة الاجتماعية.

٤٦ - وتحدث عن تغير المناخ فقال إنه تهديد عالمي وإن بلده لم ينج من عواقبه. فقد أثرت فترات الجفاف الطويلة والاختلال في نسق هطول الأمطار على محاصيل المناطق الزراعية وبالتالي على الأمن الغذائي. ولذلك فإن اتفاق باريس تطور محمود.

٤٧ - واعتبر الاستقرار السياسي والسلام شرطاً من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. ويتحمل المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، المسؤولية عن منع نشوب النزاعات المسلحة مع احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. وإن

الحرب والإرهاب عقبتان تعترضان التنمية المستدامة، كما يتضح من أوضاع بلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا. واختتم مؤكداً على أن الاستعمار والاحتلال الأجنبي هما أيضا عقبتان تعترضان التنمية المستدامة، كما هو الحال في دولة فلسطين.

٤٨ - **السيدة لوي** (النرويج): أعربت عن الأسف لأن اللجنة لا تزال تعالج التنمية المستدامة كما لو أنها كانت ذات بعد واحد فقط. ويجب عليها اللجنة، لكي تقدم التوجيهات السياسية ذات الصلة لمواصلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أن تجد طريقة لمعالجة هذه المسائل بصورة أكثر تكاملا.

٤٩ - وأعربت عن ترحيبها، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملا، بكون عدد البلدان التي صدقت حتى الآن على اتفاق باريس أصبح كافيا ليمكنه من الدخول حيز النفاذ. وأوضحت أن تغير المناخ يعرض سبل العيش للخطر، ليس بالنسبة إلى الأجيال المقبلة فحسب، بل أيضا بالنسبة إلى العديد من سكان الأرض اليوم، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة من أجل الحؤول دون تقويض تغير المناخ لجميع جهود التنمية المستدامة الأخرى، وهو ما يؤكد مجدداً الطابع غير القابل للتجزئة الذي تتسم به أهداف التنمية المستدامة. كما أن تغير المناخ يفاقم الفقر والكوارث الطبيعية، ويزيد من مخاطر النزاع والهجرة الجماعية، ولا سيما في الدول الهشة. ونظرا إلى حجم تغير المناخ وسرعته وعدم القدرة على التنبؤ به، يجب الاعتراف به بوصفه تحديا أمنيا عالميا رئيسيا ينبغي التصدي له بكل الأدوات المتاحة حاليا.

٥٠ - وأردفت قائلة إن السلام أيضا أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. فالحرب والنزاعات الداخلية قد تدمر في أيام قليلة ما عملت الأجيال جاهدة على بنائه. وعلاوة على ذلك، فإن النزاعات أدت إلى رحيل أعداد كبير من الناس عن منازلهم وسبل معيشتهم.

٥١ - ومضت قائلة إن توفير الطاقة المستدامة للجميع لن يسهم في مكافحة تغير المناخ فحسب، بل سيساعد أيضا على النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والمياه النقية والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، وتمكين الشباب والنساء. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان تعبئة الاستثمارات المناسبة من الجهات الفاعلة الخاصة والتجارية.

٥٢ - **السيد ميزا - كوادرا** (بيرو): قال إن بلده من البلدان الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ. فالأنهار الجليدية تذوب بمعدل متسارع، وأنماط الطقس المحلية في تغير، الأمر الذي يؤثر على استدامة المحاصيل. وإن التحديات ذات الصلة التي يواجهها الأنديز من صغار المزارعين والمجتمعات المحلية التي تعيش في الغابات، والصيادين المحليين، والمقيمين في ضواحي المدن تجبر الحكومة على تحويل مواردها المحدودة عن أغراضها الأصلية.

٥٣ - وأردف قائلا إن تغير المناخ يشكل تهديدا على سلامة الأغذية، ومصائد الأسماك، ومصادر المياه، والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية. والمياه مورد شديد التأثر بالطقس، حيث تسبب التغيرات في أنماط التهاطل الجفاف والفيضانات، ويحد ذوبان الجليد من توافر كميات هذا المورد الحيوي. وقد دفع ذلك بيرو إلى المشاركة بنشاط في اتفاق باريس، فكان بلده أول المصدقين على الصك من بين بلدان المنطقة.

٥٤ - وتابع قائلا إن النمو الاقتصادي النشط الذي شهدته بيرو مؤخرا سيدفع باتجاه الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز مبادرات كفاية الطاقة الواسعة النطاق. وتمشيا مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة

بشأن تغير المناخ، وضعت بيرو استراتيجية وطنية لتغير المناخ تعكس التزامها المتكامل والمتعدد القطاعات باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما أنشأت استراتيجية وطنية للغابات وتغير المناخ تستند إلى رؤية طويلة الأجل حتى عام ٢٠٣٠.

٥٥ - ومضى يقول إن السياسات البيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية منحت، تمشيا مع هذه الاستراتيجيات، أولوية للنمو الأخضر المستدام، آخذة في الاعتبار مفاهيم من قبيل التنوع البيولوجي، وكفاءة إدارة النفايات، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٥٦ - وأضاف قائلا إن إطار سينداي اتفاق تاريخي يعتبر الإنفاق على الحد من المخاطر استثمارا في حماية السكان من التأثر بالمخاطر من أجل مستقبل أكثر استدامة. وقد أبرز اتفاق باريس أبرز، بالمثل، الارتباط الوثيق بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وأشار إلى أن إدارة مخاطر الكوارث هي بدورها جزء أساسي من التنمية المستدامة، الأمر الذي يفسر طبيعتها الشاملة في خطة عام ٢٠٣٠. وإن إدارة مخاطر الكوارث هي سياسة دولة في بيرو، نظراً لحساسية موقع بلده الجغرافي. فعلى سبيل المثال، شهدت ظاهرة النينيو لفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إحدى أقوى حالاتها منذ عام ١٩٩٧. بيد أن خطط العمل الوطنية والمحلية القائمة خضعت لتحديث استند إلى الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن آثار ظاهرة النينيو، بحيث اعتُمدت فيها تدابير للحد من المخاطر حمت الأرواح والهياكل الأساسية.

٥٧ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى تزايد تأثر سكان الجبال ، فإن بلده سيروج خلال الدورة الحالية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية. وأشار إلى أن عدد الفقراء انخفض منذ عام ٢٠٠١ من أكثر من نصف سكان البلد إلى أقل من الربع. ومع ذلك، لا تزال معدلات الفقر مرتفعة جدا في المناطق الجبلية. ونظرا لأن التحديات ذات الصلة يمكن أن تتجاوز قدرات بلد متوسط الدخل مثل بيرو، فإن دعم المجتمع الدولي سيكون ضروريا لمساعدة أشد السكان حرمانا.

٥٨ - **السيدة أتاييفا** (تركمانستان): قالت إن بلدها سيستضيف المؤتمر العالمي الأول للنقل المستدام في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيُعقد هذا المؤتمر على أعلى مستوى، وسيضم الجهات المعنية الرئيسية، من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني، للمشاركة في حوار يؤكد الطبيعة المتكاملة والشاملة للنقل المستدام. وسوف يتناول المؤتمر جميع وسائط النقل إلى جانب المسائل الأخرى المتصلة بالنقل مثل الطاقة والسلامة على الطرق وتمويل النقل المستدام.

٥٩ - ووجهت الانتباه إلى مشروع البرنامج والمذكرة الإعلامية وغيرها من المواد الأساسية المنشورة على الموقع الشبكي للمؤتمر المقبل، فقالت إنها ستسهم في النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن النقل المستدام لا يمثله هدف قائم بذاته من أهداف التنمية المستدامة، فإنه يرتبط ارتباطا مباشرا بالهدف ٣ المتعلق بالصحة، والهدف ٧ المتعلق بالطاقة، والهدف ٩ المتعلق بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، والهدف ١١ المتعلق بإقامة بنى تحتية مستدامة، والهدف ١٢ المتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٦٠ - وفي الختام، أعلنت أن البعثة الدائمة لتركمانستان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستنظمان إحاطة إعلامية بشأن المؤتمر العالمي للنقل المستدام في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وشجعت جميع الدول الأعضاء

وممثلي منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى على المشاركة.

٦١ - **السيد مؤمني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده، منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، حدد عددا من الأولويات والأهداف الوطنية، بما في ذلك الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وأخضر. ووفقا للمساهمات المقررة المحددة وطنيا المقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وللتصديق على اتفاق باريس في عام ٢٠١٧، واستضافة مؤتمر دولي بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية.

٦٢ - ودعا إلى التكامل بين جميع الإجراءات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بغية كفالة الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠. واستدرك مضيفاً إن منطقة غرب آسيا تواجه تحديات شديدة في تنفيذ الخطة، مثل الفقر وتدهور الأراضي والتصحر وندرة المياه والظروف المناخية الحارة والجفاف الواسع النطاق، إضافة إلى الإرهاب والعنف المتطرف، مما يضطر حكومات البلدان المتضررة إلى إنفاق الموارد الوطنية المحدودة على مكافحة انعدام الأمن بدلا من تنفيذ الخطة.

٦٣ - وأوضح أن القضاء على الفقر والجوع لا يزال الأولوية العليا لبلده، وسيكون النجاح في التفاوض بشأن مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات عاملا حاسما في تهيئة بيئة دولية تمكن من القضاء التام على الفقر. وعلى وجه الخصوص، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير الطموحة والشاملة للجميع وغير التمييزية، مشفوعة بدعم وتضامن دوليين فعليين، لتيسير تنفيذ الخطة عموماً وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ خصوصاً. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي كفالة بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتيسير التجارة والحصول على الموارد المالية، وينبغي للبلدان الامتناع عن اتخاذ أي نوع من أنواع التدابير المالية أو التجارية الانفرادية أو القسرية.

٦٤ - **السيد كالفو** (كوستاريكا): قال إن بلده قد صدق على اتفاق باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مما يشكل، إلى جانب الذكرى السنوية الأولى لخطة عام ٢٠٣٠، إنجازين هامين على طريق جعل التنمية المستدامة واقعا ملموسا. ويجب على اللجنة أن تبدي دعمها الحاسم لتنفيذهما، ولابدّ للإرادة السياسية القوية المجسدة في هذين الصكين من أن تحقق تحولاً في التنمية المستدامة.

٦٥ - وتابع قائلاً إن تحقيق التوازن المناسب بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة يعتبر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، ومن سبل تسخير التعاون الدولي للوفاء بالالتزامات الداخلية. وفي هذا الصدد، يجب تعزيز جميع جوانب التعاون الدولي، لا سيما تلك التي تتطلبها البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، كما يجب توجيه الجهود إلى مناطق تواجد الفقراء. ونبّه إلى أنه لا يمكن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ دون إيلاء الاعتبار الواجب لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما الدول التي تعاني من أوجه ضعف كبيرة وتواجه تحديات خاصة، مثل البلدان المتوسطة الدخل.

٦٦ - وأضاف أنه بالنظر إلى تقلبات تغير المناخ وما يترتب عليها من عواقب وخيمة، سيتعين تنقيح الأهداف باستمرار. وعلى الحكومات أن تعزز التدابير المحلية لمنع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأكثر من ١,٥ درجة مئوية، ويجب أن تركز الاقتصادات على تخفيض انبعاثات الكربون تخفيضا حادا لتحقيق تعادل الأثر الكربوني. كما يجب الاعتراف أيضا بالعلاقة الوثيقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، ودعا اللجنة إلى المشاركة في النقاش بشأن هذا الموضوع.

٦٧ - واسترسل قائلاً إن بلده، الذي يعمل على تعزيز التنمية المستدامة عقودا قبل اعتماد هذا المفهوم في الأمم المتحدة، يود أن يصبح مختبرا أخضر لأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، استخدمت كوستاريكا في عام ٢٠١٦ الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة لإنتاج الكهرباء لمدة أكثر من ١٥٠ يوما متتالية، وأثبتت أن من الممكن أن تترك وراءها الاعتماد على الوقود الأحفوري. وعلاوة على ذلك، تولى وزير البيئة والطاقة في كوستاريكا رئاسة الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. واختتم مؤكداً أن بلده سيواصل تشجيع توافق الآراء للمضي قدما في العمل المتعلق بتعزيز التنمية المستدامة الذي، رغم ضخامته، يعد أساسيا.

٦٨ - **السيد تياريه** (بوركينا فاسو): قال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يعترف بأن المياه عنصر أساسي للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تسلم بالدور الشامل والمترابط الذي تؤديه المياه، والذي يبين الصلات القائمة بين المياه والصرف الصحي، من جهة، ومجالات أخرى مثل الصحة والغذاء والطاقة والقضاء على الفقر والإنتاجية الاقتصادية والحصول على التعليم، من جهة أخرى. ولئن كانت مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تعتبر في حد ذاتها موارد هامة للإمداد بالطاقة، فإن ا لها أهمية أساسية أيضا في مواجهة تحديات عالمية مثل حصول الجميع على الطاقة، وأمن الطاقة، وتغير المناخ، وفي نهاية المطاف في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وكذلك، توجد روابط راسخة بين مباشرة الأعمال الحرة والتنمية المستدامة. وتسهم مباشرة الأعمال الحرة في نمو الاقتصاد وتنوُّعه. فهي تدفع بعجلة التغيير الهيكلي والتصنيع اللذين يؤديان إلى الانفتاح والاستمرار في التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٦٩ - وأكد أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة. وفي الوقت الراهن، فإن الالتزام بالمبدأ الأساسي باستيعاب الجميع يقتضي من المجتمع الدولي تجاوز التركيز على تلبية الاحتياجات الفورية، والاستثمار بدلا من ذلك في الحلول التمكينية التي تفضي، على الأجلين المتوسط والبعيد، إلى تحقيق نتائج أفضل تقوم على الاستدامة والقدرة على التكيف وتمس حياة السكان المتضررين، بمن فيهم السكان المشردون والمتضررون من النزاع، وسبل عيشهم. وفي هذا السياق، يتجلى في إطار سينداي واتفاق باريس التزام المجتمع الدولي بإدارة المخاطر والحد منها مع بناء القدرة على التكيف.

٧٠ - وأردف القول إن رئيس بوركينا فاسو المنتخب مؤخرا قد تكفل فعلاً باعتماد خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشمل التحول الاقتصادي، وإصلاح المؤسسات، وتحديث الإدارة، وتنشيط قطاعات النمو، وتطوير رأس المال البشري. وتعطي الخطة الأولوية لـ ٨٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٦٩ غاية، ومن المتوقع إحراز تقدم كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في مجالات مثل إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ولا بد من دعم فعال من الشركاء في التنمية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى للنجاح في تحقيق نتائج من هذه الخطة الطموحة للغاية.

٧١ - **السيدة كاراباييفا** (قيرغيزستان): قالت إن سياسات التنمية المستدامة في بلدها قد استرشدت بالتنمية المنخفضة الكربون، وتدابير حفظ الموارد، ومشاريع الاقتصاد الأخضر، ومصادر الطاقة المتجددة، ومصادر الطاقة الفعالة من حيث التكلفة، وبذلك تمكنت قيرغيزستان من إرساء أساس جيد للانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن قيرغيزستان بلد جبلي من البلدان

النامية غير الساحلية، فقد أقامت توازنا ممتازا بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

٧٢ - وشددت على أهمية انتقال قيرغيزستان من مصادر الطاقة التقليدية إلى المصادر المتجددة والفعالة من حيث التكلفة، فالاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر في البلد يزيد من المحاصيل الزراعية ويساعد على كفالة الأمن الغذائي. وقد تحسن أمن الطاقة الوطني تحسنا كبيرا خلال السنوات الخمس الماضية، إذ تستخدم الطاقة الكهرمائية الآن لتوليد طاقة كهربائية نظيفة ورخيصة.

٧٣ - بيد أنها أشارت إلى أن النظم الإيكولوجية الجبلية شديدة التأثر بتغير المناخ. فمن المتوقع أن يتقلص حجم الأنهار الجليدية في قيرغيزستان من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، وسينخفض توافر المياه في المنطقة بمقدار الثلث. ولذلك فإن حكومتها تؤيد كفاءة استخدام الموارد المائية في منطقة آسيا الوسطى كلها.

٧٤ - وأضافت أن تغير المناخ يلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بالتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الجبلية. وقد اتخذ بلدها الذي يتعرض لهذه التهديدات مبادرات لحماية نمر الثلوج المهدد بالانقراض، على سبيل المثال، وهو يعرض هذه المبادرات على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مختلف المحافل.

٧٥ - واختتمت بقولها إن معالجة نفايات اليورانيوم وغيرها من المواد المشعة والسامة، بسلامة وأمن، لا تزال تمثل مشكلة حادة. ومما يزيد الحالة سوءاً أن معظم برك النفايات تقع في مناطق زلزالية نشطة معرضة للانهيارات الأرضية والفيضانات، أو بالقرب من ضفاف الأنهار التي تشكل أساس إمدادات المياه في آسيا الوسطى. ونظرا لأن من شأن الحلول غير الناجعة أن تترك آثارا مدمرة على حياة وصحة ملايين الناس الذين يعيشون هناك، فلا بد من اتخاذ إجراءات مركزة ومنسقة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٨، المعنون ”دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى“. وستستضيف حكومة قيرغيزستان منتدى دوليا رفيع المستوى ضمن هذا الإطار في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧.

٧٦ - **السيد وو** (سنغافورة): قال إنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بمعالجة تغير المناخ، يجب على البلدان أن تكيف الحلول بحيث تتلاءم مع أولوياتها الوطنية الخاصة والظروف التي تنفرد بها. وقد اعتمدت سنغافورة، باعتبارها دولة - مدينة جزرية صغيرة ذات موارد طبيعية محدودة، نُهجا مختلفة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة والأسر المعيشية والنقل، بما في ذلك تغيير الوسائل الأساسية التي تستخدمها لتوليد الطاقة من زيت الوقود إلى الغاز الطبيعي وتسعير الطاقة حسب أسعار السوق لتشجيع استخدامها الحصيف، وأدى كل ذلك إلى انخفاض الانبعاثات. كما أصدر بلده في الآونة الأخيرة خطة عمل تعرض استراتيجيات ترمي إلى تعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وسيستعان بخطة العمل هذه لإرشاد الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات بموجب اتفاق باريس.

٧٧ - وأضاف أنه تم التغلب على القيود في مجال إمدادات المياه عبر عقود من الابتكار المستمر، فتكنولوجيات تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه و إعادة تدويرها قد مكنت بلده من تنويع الإمدادات وتلبية الطلب. ويجري الآن إطلاع البلدان الأخرى على هذه التكنولوجيات، وبالتالي تحولت القيود إلى فرص استراتيجية.

٧٨ - وفي الختام، شدد على الأهمية الحاسمة للشراكات التعاونية فيما يتعلق بالنهوض بالتنمية المستدامة. فسنغافورة، التي كانت في الماضي تستفيد من قروض تحسين مرافق

الصرف الصحي، أصبحت تقدم الآن المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجالات القيادة والحوكمة، والمدن المستدامة، والحلول المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. كما تلتزم بشراكات مع وكالات الأمم المتحدة لمساندة قضايا مثل إتاحة مرافق الصرف الصحي للجميع، والحصول على مراحيض، وإنهاء التغوط في العراء.

٧٩ - **السيد دي لارا رانغيل** (المكسيك): قال إنه في سياق الالتزامات المقطوعة عملا بخطة عام ٢٠٣٠، أصبح من الضروري حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. ونظرا لذلك، فإن بلده يعطي الأولوية العليا لوضع رؤية تحويلية تقر بالصلة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والتنوع البيولوجي. وهذه الصلة هي محور يربط بين الصناعات الرئيسية مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والسياحة. ولذا، فإن بلده سيستضيف الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كانكون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلى جانب الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية، والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها، تحت عنوان ”تعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل رفاه الإنسان“.

٨٠ - وأشار إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ وضعت التنمية في صميم عمل الأمم المتحدة. فالتنمية عنصر أساسي في منع نشوب النزاع من خلال السلام المستدام والحد من مخاطر الكوارث، وهو ما سيسعى بلده إلى تعزيزهما. ولذلك، ستستضيف المكسيك، في أيار/مايو ٢٠١٧، الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في كانكون لتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تجاوز الممارسات الإدارية الحالية والتصدي لمخاطر مثل الفقر، والنمو الحضري غير المكبوح، وتدهور البيئة. وأعرب عن قلق بلده البالغ إزاء التأثير الاقتصادي المدمر للكوارث التي تحول اتجاه موارد أساسية يمكن استخدامها لأغراض التنمية. ويمكن حل المشاكل التي تنشأ مباشرة عن تغير المناخ والنمو الحضري السريع وإدارة استخدام المياه ببناء مجتمعات قادرة على التكيف يشارك فيها الجميع.

٨١ - وأكد ان بلده يعطي أولوية عالية لمكافحة التصحر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة. وسيواصل دعم الخطط الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٨٢ - واستطرد قائلاً إن كلا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس يدعو إلى توجيه اهتمام خاص نحو الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يهددها تغير المناخ بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، ستواصل المكسيك دعم عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الفعال للإجراءات المتفق عليها في مسار ساموا.

٨٣ - ومضى يقول إن تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة تقتضي التعاون الدولي من أجل التنمية، الذي يجب أن يكون فعالا لتحقيق أكبر قدر من النتائج. ويجب إبداء تعليقات دورية في الوقت المناسب على الدعم المقرر في المدى المتوسط، وينبغي أن تتعاون منظومة الأمم المتحدة مع المحافل الأخرى المعنية مثل الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

٨٤ - وأخيرا، قال إن المكسيك تحرز تقدما في التخفيف من آثار تغير المناخ وتثبت أنها نموذج لكفاءة استخدام الطاقة

من خلال ترويج الطاقة النظيفة، وخفض استهلاك الكهرباء، وتنفيذ تدابير لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

٨٥ - **السيد سوخي** (منغوليا): قال إن تغير المناخ في بلده أشد من المتوسط العالمي بحوالي ثلاثة أضعاف، وذلك بسبب موقعه الجغرافي وسمات المناخ والطقس المعينة. ولئن كان مجموع انبعاثات غازات الانحباس الحراري من منغوليا ضئيلا جدا بالمقارنة مع البلدان الأخرى، فإنها تهدف إلى خفضها بنسبة ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. غير أنه، للوفاء بهذه الالتزامات الطموحة، يجب أن تحصل البلدان ذات القدرات المحدودة مثل منغوليا على تكنولوجيات جديدة ومعونة مالية عن طريق آليات متفق عليها دوليا.

٨٦ - ونبه إلى أن تغير المناخ والأنشطة البشرية يهددان الأراضي والغابات والمياه في منغوليا. فقد أدت تربية الحيوانات والرعي المفرط والممارسات الرديئة في مجال زراعة المحاصيل إلى التصحر والجفاف وتدهور الأراضي وتآكل التربة، غير أن الحكومة طبقت تدابير رامية إلى التصدي لهذه التحديات في السنوات الأخيرة. كما أدى التحضر السريع والنمو العشوائي للمدن إلى تحديات مثل البطالة واكتظاظ حركة المرور وتلوث الهواء والماء والتربة. واختتم معرباً عن استعداد بلده للمشاركة في مبادرات الأمم المتحدة من أجل مدن مستدامة، فمنغوليا تتمتع بالفعل بإمكانات كبيرة في مجال مصادر الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية. وهي تعترف أيضا بأهمية آليات المتابعة والاستعراض من أجل التنفيذ الشامل لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٨٧ - **السيدة بيكو** (موناكو): قالت إنه في ضوء الآثار المترتبة على النفايات البلاستيكية في البيئات البحرية وكون البحر الأبيض المتوسط هو أحد أكثر البحار تلوثا باللدائن الدقيقة، فإن موناكو سعت إلى تغيير أنماط الاستهلاك من خلال اتخاذ تدابير من قبيل الحظر الذي فُرض مؤخراً على الأكياس البلاستيكية غير الصالحة للاستخدام المتجدد. وتشكل تلك السياسة أحد الأمثلة على نهج التوجه البيئي الذي تتوخاه الحكومة والذي من شأنه أن يفضي إلى مدن مستدامة وإلى الحفاظ على الصحة العامة.

٨٨ - وأضافت أن موناكو أظهرت أيضا حرصها على النقل المستدام، والبحث العلمي، والتثقيف بشأن التنمية المستدامة من خلال سلسلة من المبادرات السياسات العامة، وبرامج التدريب، ومؤسسات من قبيل مركز موناكو العلمي الذي يعمل منذ عام ١٩٦٠. وأعربت عن تأييد إن وفد بلدها الكامل لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتروج موناكو، من خلال مثل هذه المؤسسات، لدور العلم في الإدارة السليمة للمحيطات والبحار والموارد البحرية. وعلى سبيل المثال، نظم المركز ثلاث حلقات عمل منذ عام ٢٠١٠ بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتحمض المحيطات.

٨٩ - **السيد ماديسا** (بوتسوانا): قال إن وجود ملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يواصلون الكفاح من أجل الحصول على الضروريات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى والمرافق الصحية، وكذلك الأعداد المتزايدة من المهاجرين واللاجئين، يسلط الضوء على ضرورة تلبية احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وتسليماً من بلده بضرورة إدماج جميع أبعاد التنمية المستدامة في السياسات الوطنية، فقد أطلق في الآونة الأخيرة خطة رئيسية طويلة الأجل بعنوان ”رؤية عام ٢٠٣٦“ ستفيد في توجيهه صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٠ - بيد أن من الضروري استكمال الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني ببيئة عالمية داعمة تثمن الدور الذي تقوم

به التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والمساعدة الإنمائية الرسمية. واستطرد قائلا إن بوتسوانا بلد متوسط الدخل، ولذا فإن حصوله على هذه المساعدة ومصادر التمويل التساهلي محدود. على أن هذه الحالة أوجدت تعقيدات في الجهود التي يبذلها لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلده إلى المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهو على ثقة بأن منظومة الأمم المتحدة ستأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما يشمل البلدان الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.

٩١ - وختم بالقول إن بوتسوانا تقر بعواقب تغير المناخ البعيدة المدى على تحقيق التنمية المستدامة. ومع أن انماط الطقس المتطرفة أصبحت هي القاعدة في العديد من البلدان، وهي تحديات تهدد الجهود الإنمائية، فقد أدرجت بوتسوانا التخطيط الموجه نحو المناخ في سياساتها وهي تعمل على اتباع استراتيجية شاملة لتغير المناخ استكمالاً للمساهمة المقررة المحددة وطنيا التي قدمتها في سياق اتفاق باريس.

٩٢ - **السيد بنملوك** (المغرب): قال إن المجتمع الدولي أرسى، باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، معالم العمل الجماعي بشأن التحدي الأكبر في الوقت الحاضر. وستؤدي خطة عام ٢٠٣٠ إلى تحريك تحولات النماذج الإنمائية التي لا يمكن أن تتحقق على نطاق العالم إلا في مناخ يعزز الحلول المتعددة الأطراف. وأكد وجوب إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والسياسات العامة وفقا للخصائص المميزة لكل بلد ونموذج التنمية فيه.

٩٣ - وأضاف أن المغرب، من جهته، أقام سياساته الاقتصادية والاجتماعية على التنمية المستدامة التي تدعمها إصلاحات طموحة. وتعززت تلك العملية باعتماد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واستراتيجية الطاقة المتجددة. فالتزام المغرب الراسخ بالاستثمار في التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر عزز قراره المتعلق بالحصول على ٥٢ في المائة من إمدادات الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠، وبخفض انبعاثات غازات الانحباس الحراري بنسبة ٣٢ في المائة بحلول ذلك الموعد، بالإضافة إلى قرب تهيئة أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.

٩٤ - ثم إن الحكومة تعمل أيضا على كفالة إدماج التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية المخصصة لقطاعات محددة. فالمشاريع الكبرى، وبخاصة في مجال الهياكل الأساسية، مثل مخطط تسريع التنمية الصناعية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، ومخطط المغرب الأخضر للتنمية الزراعية، ومخطط أليوتيس المتعلق بمصائد الأسماك، ورؤية عام ٢٠٢٠ للسياحة في المغرب، تضمنت جميعها بعدا إيكولوجيا وقد بدأت في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية في المملكة.

٩٥ - وأردف قائلا إن بلده شارك، في تموز/يوليه ٢٠١٦، في الاستعراض الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسبقت الاستعراض الذي أظهر وعيا وطنيا بالأهمية الاستراتيجية للأهداف، مشاورات وطنية في الرباط بشأن تكييف الأهداف مع سياقاتها.

٩٦ - ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الأهداف دون وضع مكافحة تغير المناخ في صميم العمل الدولي. وستكون الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في مراكش في عام ٢٠١٦، بمثابة محك لاختبار العمل المتعدد الأطراف،

وستتيح فرصة لاتخاذ خطوات عملاقة صوب مكافحة تغير المناخ. وينبغي أن يحضر المجتمع الدولي هذا المؤتمر بقصد اتخاذ قرارات جوهرية.

٩٧ - وأعن أن بلده لن يدخر جهدا لكفالة إنجاح مؤتمر تغير المناخ بمراكش. وتحقيقا لهذه الغاية، سيركز المؤتمر على تنفيذ التعهدات الوطنية، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، ونقل التكنولوجيا، وإطلاق مبادرات محددة، وبالخصوص تعبئة الموارد. فالتمويل لا يزال يحتل الصدارة في تنفيذ سياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. واختتم بالتنبيه إلى محدودية قدرات البلدان الأفريقية بالخصوص على تمويل هذه السياسات، وهي ستحتاج إلى مساعدة قوية وذات أهداف محددة، شأنها في ذلك شأن البلدان غير الساحلية والبلدان الضعيفة. ودعا جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية بعدُ إلى القيام بذلك.

٩٨ - **السيد سوبرال دوارتي** (البرازيل): قال إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ كان معلما في تاريخ الأمم المتحدة، ويجب أن ينصب التركيز الآن على تنفيذها. واعتبر التقدم المحرز خلال الأشهر الأولى من التنفيذ مشجعا. وفي هذا الصدد، كان قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها مفيدا بوصفه خارطة طريق للتنفيذ، وهو يوضح جوانب هامة من شأنها أن تساعد على التخطيط لدورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبلة. وتشمل هذه الجوانب المواضيع السنوية للمنتدى، وتحقيق التزامن بين دورت الأربع سنوات التي يأخذ بها مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وإجراء مناقشة متعمقة لأهداف الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩.

٩٩ - وأضاف أن الاجتماع الرابع للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي شارك فيه مسؤولو الحكومة و١ ٥٠٠ ممثل من المجتمع المدني، أبرز التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة. وأصبح المنتدى المركز الرئيسي للمناقشات المتعددة الأطراف بشأن التنمية المستدامة، والعنصر الأساسي في متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها. ومن الجدير بالذكر أنه تم إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا، وهي تؤدي وظيفتها بوصفها إحدى وسائل التنفيذ تلك. وأعرب عن ترحيب بلده بأول اقتراح تقدم به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبما أن البرازيل تشغل حاليا رئاسة لجنة الأمم المتحدة الإحصائية، فإنها تدعو إلى إشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في معالجة المهام المقبلة، وهي مهام معقدة ولكنها بالغة الأهمية.

١٠٠ - وقال إن بلده يثني على البلدان الـ ٢٢ التي أنجزت استعراضاتها الوطنية الطوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٦. وتتضمن عروضها معلومات مفيدة بشأن تكييف السياسات والهياكل المحلية مع خطة عام ٢٠٣٠. بيد أن النموذج القديم للأهداف الإنمائية للألفية ظل سائدا في بعض الاستعراضات، مع أن خطة عام ٢٠٣٠ لم تكن موجهة حصرا للبلدان النامية ويجب على جميع الأمم الوفاء بالالتزامات ذات الصلة. ولا يقتصر نطاق خطة التنمية الجديدة على الشؤون الاجتماعية؛ فلا بد من إدراج جميع عناصر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١٠١ - وأعرب عن اعتزاز البرازيل بتصديقها على اتفاق باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، غير أنه استدرك مؤكداً أن الطريق لا تزال طويلة أمام بلده لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يجب أن تتواصل مناقشة المسائل التي تناولتها خطة عام ٢٠٣٠ غير أنها غير مدرجة حاليا

على جدول أعمال اللجنة، ودعا اللجنة إلى المحافظة في أعمالها على الزخم سعيا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

١٠٢ - **السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن خطة التنمية المستدامة في بلده متسقة مع خطة عام ٢٠٣٠، مع أنها أنشئت عند تأسيس الدولة في عام ١٩٧٣ وجرى تكريسها في الأهداف الوطنية الخمسة والمبادئ التوجيهية الثمانية في دستورها. وقد أدرجت بالمثل في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المسؤولة مبادئُ التنمية البشرية المتكاملة والمساواة والمشاركة والسيادة والاعتماد على الذات والحفاظ على البيئة.

١٠٣ - وأوضح أن العمل نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في بابوا غينيا الجديدة يسترشد بتولي زمام الأمور والقيادة والأولويات والخطط الإنمائية على الصعيد الوطني، مما يتطلب تعزيز القدرات الوطنية. وأعرب عن ترحيب بلده بتركيز المساعدة الإنمائية، على وجه الخصوص، على تعزيز تنمية الموارد المؤسسية والبشرية الموجهة لجمع الإحصاءات وتحليلها من أجل متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها.

١٠٤ - واعتبر تغير المناخ عدواً للتنمية المستدامة ودعا البلدان إلى العمل معا من أجل التصدي للآثار المترتبة عليه. وأشار إلى أن بلده، بوصفه دولة جزرية، عرضة لارتفاع مستويات سطح البحر ووقوع خسائر في التنوع البيولوجي والجفاف والعواصف. ولذا فإن معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ أمر ملح. ويشيد بلده بدور المجتمع الدولي القيادي الذي حقق بلوغ العتبات اللازمة لدخول اتفاق باريس حيز النفاذ على وجه السرعة. وشجع البلدان التي لم تصدق بعد على ذلك الصك على القيام بذلك على نحو عاجل.

١٠٥ - واستطرد قائلا إن على البلدان المتسببة في انبعاثات الكربون المرتفعة أن تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها، بما أنه يجب الإبقاء على الاحترار العالمي دون عتبة الـ ١,٥ درجة مئوية. ويكتسي التنفيذ الكامل لإطار سينداي أهمية أيضا في هذا الصدد. ومن الضروري تعزيز التعاون المالي أيضا لدعم الجهود المحلية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات عموماً. وبالنظر إلى الصعوبات المستمرة التي تواجه العديد من البلدان في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، فإن تبسيط الإجراءات ذات الصلة يكتسي أهمية أساسية ملحّة. وقد اتخذت حكومة بلده بالفعل خطوة في الاتجاه الصحيح من خلال التوقيع على اتفاق مع الصندوق الأخضر للمناخ بشأن الامتيازات والحصانات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٠٦ - واختتم بالقول إن المحيطات تمثل ركنا أساسيا من أركان خطة عام ٢٠٣٠: فهي ليست أكبر بالوعة كربون في العالم فحسب وإنما تقوم أيضا بدور اقتصادي وثقافي حيوي. وفي هذا السياق، يجب تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بغية تعزيز صحة المحيطات والبحار وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود أمام تحديات المستقبل.

١٠٧ - **السيد تشينيونغا** (زامبيا): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث إنها أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتأمين الرعاية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين توفير البيئة المشجعة والداعمة والقيام بتدخلات كلية ومنصفة وتطلعية، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا فهي الأشد عرضة للانتكاسات الاقتصادية العالمية.

١٠٨ - وأكد على وجوب إدراج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية مع تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وقد جاء اعتماد الأهداف في الوقت المناسب، حيث إن بلده كان بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية الوطنية السابعة الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١. وبناء على ذلك، ستدرج زامبيا الأهداف

وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ضمن صكوك أخرى، في خططها الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يجب اعتماد نهج مترابط شامل للتنمية وأن يجري تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني حيث ستكون الصلات بين الأولويات الشاملة أكثر وضوحا. ودعا إلى مشاركة أصحاب المصلحة مشاركة كاملة في عملية التنفيذ.

١٠٩ - وانتقل إلى التحديات المتصلة بالمناخ ، فقال إنها تعوق التنمية المستدامة وتؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في بلده من خلال انخفاض غلة المحاصيل. وقد تغيرت أنماط الطقس مما تسبب في حالات جفاف وفيضانات وأثر على الأمن الغذائي. كما أن لانخفاض مستويات المياه تأثيراً على توليد الطاقة وخفض إمدادات القطاعات الإنتاجية بالطاقة. ونبه إلى أنه لا يمكن أن تتحقق خطة عام ٢٠٣٠ بالكامل ما لم تُعالج مشكلة تغير المناخ. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الجمع بين خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس في سياق الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة القضاء على الفقر.

١١٠ - وتابع قائلاً إن حكومته وقعت اتفاق باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بعد أن صاغت المساهمة المحددة وطنيا لتنفيذه ووضعت أيضا سياسة وطنية بشأن تغير المناخ. ويمثل بدء نفاذ اتفاق باريس نقطة تحول تاريخية في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، ويفترض أن يعجل مؤتمر تغير المناخ في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بتنفيذ الاتفاق. ويجب أن يشكل تقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية على تنفيذ مساهماتها المعتزمة المحددة وطنيا أولوية في مؤتمر مراكش لتحقيق هدف الحد من احترار المناخ بدرجتين مئويتين. واختتم مشيراً إلى أن التنفيذ الجماعي لاتفاق باريس، سيمكن البلدان النامية من تعزيز قدرتها على مواجهة آثار تغير المناخ والانتقال إلى تنمية خفيضة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١١١ - **السيد بودل شهيتري** (نيبال): قال إن من الأهمية بمكان إدراج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بطريقة شاملة ومتوازنة لا في الخطط والسياسات الوطنية فحسب وإنما أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة. وليس من المغالاة التأكيد على أهمية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا وفعالا وفي موعده في سياق نتائج جميع المؤتمرات السابقة بشأن التنمية المستدامة، وهي نتائج يجب أن ترتبط بأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تتسم التجربة المتباينة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بطابع توجيهي من الآن فصاعدا. وينبغي أن يركز مخطط خطة عام ٢٠٣٠ المدعوم بوسائل كافية للتنفيذ، على القضاء على الفقر وعدم المساواة، ولا سيما في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

١١٢ - وأردف قائلا إن تغير المناخ يشكل تحديا كبيرا للتنمية، فهو لم يؤد إلى تفاقم المشاكل القائمة فحسب وإنما زاد من تكلفة التنمية أيضا. وأكد أن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة هي الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ وتحتاج إلى زيادة التعاون الدولي من أجل تنميتها. وأعرب عن تضامن بلده يعرب مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشدد على ضرورة التسليم بالصلة بين الجبال والبحار. فالبلدان الجبلية ما زالت تواجه مشاكل من قبيل الانهيارات الثلجية والانسكاب الجليدي والفيضانات والانهيارات الأرضية، مما يؤثر تأثيرا شديدا على أساليب الحياة الجبلية الفريدة المتوارثة منذ قرون. وتعلق أهمية بالغة على تنفيذ اتفاق باريس فيما يتعلق بإنقاذ النظم الإيكولوجية الجبلية، وقد صدق بلده على ذلك الاتفاق.

١١٣ - وشدد على ضرورة إقامة شراكات معززة للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها. وفي هذا الصدد، يجب تنفيذ إطار سينداي تنفيذا فعالا متوازناً وبالاقتران مع الصكوك التي أقرت باحتياجات البلدان

الضعيفة وظروفها الخاصة. وسيكتسي بناء القدرات أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان في الجنوب، فالزلازل التي هزت نيبال في عام ٢٠١٥ أعطت منظورا جديدا لمعنى القدرة على الصمود على المستوى المحلي/ مما ينبغي أن يسود جميع الجهود الإنمائية.

١١٤ - واختتم قائلاً إن بلده يؤكد على أهمية الطاقة المتجددة النظيفة وهو حريص على استخدام الإمكانات الهائلة للطاقة الكهرمائية لفائدة منطقة جنوب آسيا. وفي نهاية المطاف، لن يتم تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا اعتُمدت سبل ووسائل مستدامة.

١١٥ - **السيد الحياني** (العراق): قال إنه حتى في ظل تراجع النمو الاقتصادي الناجم عن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها العراق من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، يبحث بلده في سبل تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبموجب اتفاق باريس، تلتزم الدول المتقدمة بمساعدة الدول الأكثر قابلية للتضرر في معالجة آثار تغير المناخ. ولذلك، فقد رحب بالتدابير التي اتخذها بعض أعضاء المجتمع الدولي نحو تحقيق هدف تقييد ارتفاع درجات الحرارة العالمية بحد أقصى يبلغ درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

١١٦ - وأردف يقول إن لدى العراق خطة طموحة لتقليل الانبعاثات بنسبة ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٥، وإنه بادر منذ وقت مبكر باعتماد استراتيجيات للطاقة النظيفة وإدارة الكربون وتوسيع المساحات الخضراء. كما يخطط العراق لإدخال وقود غاز البترول للمركبات وتحويل بعض محطات الكهرباء إلى محطات تعمل بالدورة المركبة. بيد أنه في ظل الشواغل الأمنية الحالية، تراجع الاهتمام بتنفيذ هذه الخطط أمام ضرورة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك، فإن العراق لم يكن مسؤولا إلا عن أقل من ٠,٢ في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١. وسوف تحتاج معالجة مشكلة تغير المناخ إلى جهود جماعية دولية تقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. واختتم معرباً عن تطلع بلده إلى المشاركة في مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١١٧ - **السيدة سيجورداردوتير** (أيسلندا): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ شكّلت إنجازا هاما، وإن أهداف التنمية المستدامة ستُدمج في سياسة للتعاون الإنمائي الدولي الجديدة التي سيطبقها بلدها في الفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، والتي تجري صياغتها حاليا. وفي هذا السياق، يركز البلد على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: تطوير البنية التحتية الاجتماعية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والعمل من أجل السلام، وهو ما تؤدي فيه المساعدة الإنسانية دورا رئيسيا. كما تدخل المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية ضمن المسائل الشاملة الهامة التي رُوعيت.

١١٨ - ويدرك البلد الطابع العالمي المترابط لجميع أهداف التنمية المستدامة ويرمي إلى تحقيق كل واحد منها. ومع ذلك، تولي أيسلندا الأولوية لأربعة مجالات. أولا، يمثل استصلاح الأراضي أولوية طبيعية، حيث اعتُمدت تشريعات لوقف تعرية التربة على مدى القرن السابق، وتوقف التدهور بنجاح في العديد من المناطق. وبدأ نقل تلك الخبرة الفنية إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٠ من خلال برنامج التدريب على استصلاح الأراضي الذي تقدمه جامعة الأمم المتحدة. وقادت أيسلندا وناميبيا مجموعة الأصدقاء المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويود وفد أيسلندا أن يؤكد على أهمية تحقيق الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بإيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف يُسرّع ذلك الخطى نحو تمكين السكان

الـذين يعتمـدون على الأراضـي مـن بلـوغ غايـات أهـداف التنميـة المسـتدامة الأخـرى المتصـلة بالغـذاء والمـاء وإمـدادات الطاقة، والقضاء على الفقر، وتمكين النساء والفتيات.

١١٩ - ثانيا، لا يزال الاستخدام المستدام للموارد البحرية مـن خـلال الإدارة القائمـة علـى العلـوم يمثـل عمـود فقريـا لاقتصـاد البلـد ومجـال تركيـز واضـح في سياسـته الخارجيـة. وتقـدم أيسـلندا خبراتهـا منـذ نحـو مـدة ٢٠ عامـا مـن خـلال برنـامج جامعـة الأمـم المتحـدة للتـدريب في مجـال مصـائد الأسمـاك وهـي تـدعم بشـكل كامـل تنفيـذ الهـدف ١٤ مـن أهداف التنمية المستدامة بشأن المحيطات. وتعلق أهمية بالغة على التنسيق الجيد بين مختلف عمليات الأمم المتحدة المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك التنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة للأمـم المتحـدة والأجـزاء المعنيـة في الأمانـة العامـة، لضـمان الاتساق في دعم تنفيذ الهدف ١٤ ومتابعته واستعراضه.

١٢٠ - ثالثا، يـولي بلـدها أهميـة كـبيرة للوصـول إلى الطاقـة النظيفـة والمتجـددة في مواجهـة التحـدي الـذي يطرحـه تغـير المناخ وفي مكافحة الفقر. وبدأت أيسلندا رحلة الانتقال إلى الطاقـة الخضـراء منـذ عقـود ومـا فتئـت تسـاعد غيرهـا مـن البلـدان، بمـا في ذلـك مـن خـلال البرنـامج التـدريبي في مجـال الطاقـة الحراريـة الأرضـية التـابع لجامعـة الأمـم المتحـدة. وأصبحت الطاقـة المتجـددة تنـافس مصـادر الطاقـة التقليديـة بوتيرة متزايدة، ولذلك يجب توطيد التعاون من أجل تحقيق هدف إتاحة خدمات الطاقة الحديثة للجميع. ويتعاون البلد مع الجهات الفاعلة المختلفة في ذلك الميدان، بما فيها البنك الدولي ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

١٢١ - رابعـا، لا بـد مـن إدمـاج المسـاواة بـين الجنسـين وحقـوق الإنسـان للمـرأة في جميـع المناقشـات والإجـراءات المتعلقـة بالتنميـة المسـتدامة. وتعتـبر مشـاركة المـرأة وتمثيلـها بشكل كامل وهادف في جميع المساعي شرطا أساسيا لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ذلك السياق، يركز البلـد بصـفة خاصـة علـى إشـراك الرجـال والفتيـان في تعزيـز المسـاواة بـين الجنسـين. واختتمـت معربـة عـن اعتزازهـا بـأن أصـغر أعضـاء جامعـة الأمـم المتحـدة سـناً في أيسـلندا كـرس نفسـه لتعزيـز المسـاواة بـين الجنسـين وتمكـين المـرأة في البلـدان النامية والمجتمعات الخارجة من النزاعات من خلال البحث والتعليم.

١٢٢ - **السيد الزعابي** (الإمـارات العربيـة المتحـدة): قـال إن الإمـارات العربيـة المتحـدة دمجـت الغايـات والمؤشـرات المنبثقـة من أهداف التنمية المستدامة في خطتها المعروفـة باسـم ”رؤيـة ٢٠٢١“، الـتي تُشـرك القطـاع الخـاص في عمليـة التنميـة المسـتدامة بجميـع جوانبـها. وقـد أنشـأ البلـد صـندوقا جديـدا لـدعم مشـاريع الطاقـة المتجـددة في الـدول الجزريـة الصـغيرة الناميـة في منطقـة البحـر الكـاريبي. وفي تشـرين الأول/أكتـوبر ٢٠١٦، ستستضـيف حكومـة البلـد الـدورة الرابعـة عشـرة للطاولة المستديرة العالمية لمبادرة تمويل برنـامج الأمـم المتحـدة للبيئـة، كمـا ستستضـيف، في كـانون الثاني/ينـاير ٢٠١٧، أسبوع أبو ظبي للاستدامة، الـذي سيشـتمل على قمـة خاصـة بـالإدارة الإيكولوجيـة للنفايـات وحفـل جـائزة الشـيخ زايـد لطاقة المستقبل.

١٢٣ - وشـدد على أهميـة إشـراك الشـباب في خطـة التنميـة المستدامة، خصوصـا مـع ارتفـاع نسـبة البطالـة وتنـامي الفكـر المتطـرف، وأضـاف إن وزيـرة شـؤون الشـباب المعينـة حـديثا عقدت حوارا وطنيا حول الشباب.

١٢٤ - وأشـار إلى أن تطـوير البنيـة التحتيـة في الإمـارات العربيـة المتحـدة أحـدث تحسّـناً كـبيراً في شـبكات الصـرف الصـحي والطـرق والاتصـالات، ممـا يرسـي دعـائم التنويـع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية. واختتم بدعوة الوفود إلى

زيارة البوابة الإلكترونية الرسمية لحكومة بلده للاطلاع على المزيد من المعلومات.

١٢٥ - **السيد الناكوع** (ليبيا): قال إنه يلزم إيجاد وسائل تنفيذ فعالة لكي تتحول الكلمات إلى أفعال. ويعني ذلك توفير التمويل الكافي قبل أي شيء آخر. ويتعين على الدول المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، والشراكات العالمية، وإشراك القطاع الخاص.

١٢٦ - ومضى يقول إن التهديدات الأمنية قد تكون هي التحدي الأكبر على طريق التنمية. وينبغي أن تذهب مكافحة الإرهاب إلى ما هو أبعد من مظاهره السطحية وأن تعالج الأسباب الجذرية وفقا لنهج متعدد الأبعاد يغطي أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية. وأشار إلى أن بلده يمرّ بمرحلة انتقالية صعبة يحتاج فيها للمساعدة من الدول الصديقة على استعادة الأمن والاستقرار. وتحتاج ليبيا خصوصا إلى المعاونة من جيرانها في تأمين الحدود المشتركة معهم. ومن مصلحة الدول المتقدمة النمو المتضررة من موجات الهجرة غير الشرعية القادمة إليها عبر البحر المتوسط أن توقف تدفق المهاجرين من المنبع عن طريق تمكين بلدان المنشأ من تحقيق التنمية.

١٢٧ - وفي نهاية كلمته، حث البلدان التي تم تهريب أصول ليبية إليها في ظل النظام السابق على مساعدة حكومته على استعادتها لكي يتسنى استخدامها في إعطاء دفعة لخطط التنمية في ليبيا.

١٢٨ - **السيد تاولا** (نيوزيلندا): قال إن بلده يؤيد تنفيذ مسار ساموا ويواصل بقوة مناصرة القضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وقد اتُخذت خطوات هامة في الاعتراف بالأولويات الإنمائية لهذه الدول في الفترة ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وقام المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في آبيا في عام ٢٠١٤ وحقق نجاحا، بتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها هذه البلدان والفرص السانحة أمامها. وتم الإعراب عن التزام سياسي دولي تجاه التنمية المستدامة وإقرار مسار ساموا، الذي يشتمل على خطة عشرية. وسلط هذا المؤتمر الضوء على القضايا الحيوية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، واحتلت القضايا البيئية وآثار تغير المناخ الصدارة فيه بقوة.

١٢٩ - وأشار إلى أنه منذ انعقاد مؤتمر آبيا، حظي العديد من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالاعتراف بها في اتفاقات دولية، أبرزت تحديات التمويل وأدمجت القضايا المتعلقة بتغير المناخ والمحيطات والطاقة. وذكر أن بلده صدق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وهو ملتزم بدعم الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة والمتجددة.

١٣٠ - واسترسل يقول إن نيوزيلندا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تشاركت مع الاتحاد الأوروبي في استضافة مؤتمر الطاقة في منطقة المحيط الهادئ، الذي تعهد فيه المانحون بتقديم ما يربو عن ٦٩٠ مليون دولار لتمويل مشاريع الطاقة المستدامة في منطقة المحيط الهادئ. كما أصدرت نيوزيلندا مع الاتحاد الأوروبي إعلانا مشتركا للتعاون في المحيط الهادئ بشأن الطاقة المستدامة، يشير بوضوح إلى الالتزام بالتعاون الوثيق بشأن الطاقة المتجددة في المنطقة. وأعلن أن بلده يولي أهمية للخروج بنتائج ملموسة من تلك الاتفاقات ومتابعة تنفيذها دون بيروقراطية مفرطة قد يكون من شأنها أن ترهق النظم في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا، علاوة على ذلك، إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا في أطر تخطيط محلية تراعي الأولويات القطرية، وإلى إيجاد

مؤشرات تستطيع البلدان النامية أن تقيسها وآليات بسيطة وسريعة وفعالة تستخدمها الأمم المتحدة في الاستعراض.

١٣١ - وأردف قائلا إن نيوزيلندا تدعم الدراسة المشتركة التي تجريها حاليا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحديات التمويل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي يُنتظر أن تنتهي بحلول منتصف ٢٠١٧. واختتم مؤكداً جدية بلده في التعامل مع الالتزام بضمان ألا يترك أحد خلف الركب ، وسوف يواصل العمل بصورة نشطة وبناءة على إزالة التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحقيق نتائج ملموسة.

١٣٢ - **السيدة سيمونيان** (أرمينيا): قالت إن بلدها يرحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لكي تحقق الدمج الفعال بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة كوسيلة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيتطلب الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة معالجة الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة. وبناء على ذلك، أعادت أرمينيا النظر في استراتيجية الحد من الفقر التي تطبقها لكي تزيد من تركيزها على تنمية رأس المال البشري.

١٣٣ - وأضافت أنه من الضروري للغاية تحسين القدرة على تطبيق حلول ومهارات جديدة لكي يتسنى تنفيذ الخطة الطموحة. وفي إطار المشاركة في إيجاد حلول إنمائية، يواصل البلد توسيع نطاق تواصله مع الشباب المبتكرين وأصحاب المشاريع الاجتماعية بغية تعزيز انخراط المواطنين، انطلاقا من التقدم المحرز في العديد من المشاريع التي ينفذها مع شركاء التنمية. ومن خلال تحسين الاستفادة من الطاقات الكامنة في القطاع الخاص، يمكن إحداث فارق جوهري في اتجاه تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد ومواجهة الأمية المالية، مما يكفل إتاحة الخدمات المصرفية والتمويلية للشباب بصورة أكبر وتيسير التخطيط للأعمال التجارية بطرق أفضل. وما فتئ الجيل الصاعد يعزز شراكته مع مختلف أصحاب المصلحة، بما فيهم المغتربون، وهو يستفيد من المشاريع الرائدة الموجهة نحو التعليم والابتكار.

١٣٤ - وأردفت تقول إن لتمويل التنمية أهميته أيضاً في تحسين تعبئة الموارد المالية وغير المالية وزيادة فعالية استخدامها. وفي حين أن المالية العامة لا تزال تشكل المصدر الرئيسي للتمويل الإنمائي، فإن دورها يشهد تطورا ويجري بصورة متزايدة استكشاف أشكال جديدة من التمويل المختلط الذي يجمع بين أموال الحكومة وأموال المانحين لزيادة الاستفادة من الطاقات الكامنة في القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الأدنى. وستكون هناك أهمية بالغة لمعالجة مسألة تمويل المشاريع وتوفير حلول تمويلية مشتركة بين القطاعين العام والخاص من أجل الوفاء بالتزامات التنمية المستدامة. ويجب أن تُستخدم الموارد الخارجية والمحلية الحالية على نحو سليم لاستغلال الميزة النسبية وتعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة. وأعربت عن تأييد بلدها لإجراء مناقشات بشأن الخطط والحلول الجديدة الرامية إلى تسخير الطاقات الكامنة في القطاع الخاص وشراكات القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز التمويل المصرفي وريادة الأعمال والابتكار في جميع القطاعات الاقتصادية.

١٣٥ - وأشارت إلى وجوب إدماج حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والسلام والأمن، كركائز للتنمية، في استراتيجية استشرافية شاملة لتلبية احتياجات الأشخاص الأشد ضعفا. وهناك أدلة كثيرة تشهد على الأزمة الإنسانية الحادة التي نشبت في خضم الاضطرابات في مناطق كثيرة في العالم، وعلى الضرورة الملحة لتحسين التنسيق والاستجابة في

المجال الإنساني. ويجب أن يكتسب النظام القدرة على التكيف وتنفيذ الاستجابات المناسبة، ويمثل هذا المطلب أولوية تستوجب التقييم العاجل على خلفية الانخفاض الضار في الموارد والتصاعد غير المسبوق في التحديات الإنسانية.

١٣٦ - وانتقلت إلى موضوع أزمة التشرد العالمية فقالت إنها لا تزال تثير المخاطر وعدم الاستقرار وتتطلب استجابة عالمية جماعية، مع تحسين التعاون في مجالات مثل إدارة الحدود والهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر. وأعربت عن قلق أرمينيا البالغ إزاء أزمة اللاجئين الحالية وهي تتابعها عن كثب؛ وقد التمس أكثر من ٠٠٠ ٢٠ مشرد الحماية في أرمنيا في السنوات الأخيرة تعد ثالث أكبر يلد مستقبل للاجئين السوريين في أوروبا من حيث النسبة لكل فرد. ويستمر تنفيذ البرامج لتيسير إدماج المشردين وتوطينهم، ويُقدّر بلدها تماما الدور القيّم الذي تؤديه المؤسسات الدولية وقطاع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المغتربين في تقديم الدعم إلى اللاجئين.

١٣٧ - وعلّقت أهمية كبرى على إجراء دراسة أكثر إحكاما لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة الصلة بين التنمية والمساعدة الإنسانية، بما أن هذه المنظمات هي الأكثر إلماما بالظروف المحلية عادةً وبما لديها من موارد وتمويل. ولتحسين جودة الاستجابة، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في إيلاء الأولوية لتطوير قدراتها المعيارية والتشغيلية بغية تعزيز وظيفتها الوقائية وتكييفها وزيادة القدرة على الصمود. ولا تزال البعثات الميدانية لها أهميتها في الكشف عن الأوضاع المتدهورة وتنبيه الأمم المتحدة لكي تتصرف حيالها؛ وتتحدد سمعة المنظمة بناء على ما تقدمه من حماية على الأرض وليس ما تقوله من كلمات.

١٣٨ - وأردفت قائلة إن للأمم المتحدة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى دوراً محورياً في استعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا بد من توفير بيانات موثوقة وملائمة للغرض وصحيحة لقياس التقدم لكي يتسنى لأي آلية متابعة واستعراض أن تنجح، وبالتالي فإن الوكالات الإحصائية الوطنية ستضطلع بدور بالغ الأهمية. وكذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين القدرات الإحصائية.

١٣٩ - وقالت في الختام إنه لكي يتسنى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون التنمية شاملة للجميع ويجب أن ينظر إلى التنوع باعتباره مصدر قوة، لأن سياسات الإقصاء والتمييز تقوض استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيساعد وفاء الجميع بالالتزام بإقامة شراكة عالمية على كفالة التحول الهيكلي في البلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.